أولا ـ فى التنمية:

١ ـ الإصلاح الإقتصادي ومقومات التنمية

٢ ـ الليبرالية في الميزان

٣ ـ الإستراتيچية والاقتصاد

٤ ـ الرأسمالية البالية... والرأسمالية الحديثة

٥ ـ الإستثمار في الموارد البشرية:
أولوية في مواجهة زيادة السكان

٦ ـ دور القطاع الخاص في التنمية

٧ ـ رأي في الخطة الخمسية

٨ ـ اتفاقيات الجات... إلي أين؟

obeikandl.com

١

الإصلاح الإقتصادى ومقومات التنمية(*)

يمكن القول بأن الهدف العام للإصلاح الإقتصادى الجارى تطبيقه فى مصر هو «النمو» وما يعنيه من زيادة فى الناتج القومى وزيادة فى الدخل الفردى، ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا من خلال زيادة «قدرة مصر التنافسية» بين الأمم، وهذا بالتأكيد ما تسعى إليه أية برامج للإصلاح الإقتصادى.

وفى إطار هذا المفهوم تتضمن خطة الإصلاح علاج الاختلالات المزمنة فى الميزان التجارى وميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات والميزانية العامة عن طريق تحرير أسعار الصرف ونسب الفوائد المصرفية والتجارة الخارجية وإطلاق المنافسة والإصلاح الضريبى والتعريفة الجمركية وتطوير القطاع العام.. الخ.

(*) بحث قدم وألقى فى لقاء العمل السنوى للجنة الشئون المالية والإقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى فى ابريل ١٩٩٣، ومقالة نشرت بجريدة الأهرام فى ٢١ ابريل ١٩٩٣.

obeikandl.com

ومما لا شك فيه فإن برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى الرامى إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية الخارجية والداخلية هو فى حد ذاته محاولة هامة لخلق البيئة الملائمة والإطار السليم الذين يتم من خلالهما إصلاح الوضع الإقتصادى، ولكن هل هذا وحده قادر على تحقيق «النمو» وإطلاق قدرتنا التنافسية فى السوق المحلى والعالمى؟.

إننا لا ننكر أهمية كل العوامل المكونة لبرنامج الإصلاح الإقتصادى ودرجات تأثيرها على النمو والقدرة التنافسية، ولكنها لاتعطى وحدها «تفسيرا كافيا» لقدرة دولة ما على المنافسة وعلى رفع مستوى المعيشة بها، فكل عامل من تلك العوامل يحتوى على جزء من الحقيقة فقط نظرا لأن الحياة الإقتصادية والإجتماعية مترابطة والمتغيرات متداخلة، ويصعب فصل هذه العوامل عما يجرى على الساحة العالمية والمحلية على السواء، مما يتطلب أن يتم الإصلاح الإقتصادى فى إطار تصور واضح لخطة للتنمية الإقتصادية تأخذ فى الإعتبار خصائص البيئة العالمية الجديدة وظروف واعتبارات المجتمع المصرى.

ليس من السهل إعطاء تعريف دقيق لمعنى **«التنمية الإقتصادية»**، فهى فى بادئ الأمر «جزء» أو «بعد» من التنمية الشاملة

للمجتمع، وبالتالى فإن العلاقة بين مكونات التنمية الشاملة وبين التنمية الإقتصادية تعتبر فى غاية الأهمية، كذلك علينا أن نتوخى الحذر ولا نحاول تصوير التنمية الإقتصادى على أنها «الإستقلال الإقتصادى» أو «التصنيع»، والتعريف المقبول هو الذى يحدد التنمية ببلوغ عدد من «**معطيات التحديث**» Ideals of modernization **مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الإقتصادية والإجتماعية، وترسيخ المعرفة والحديثة، وتطوير فى المؤسسات والمواقف بحيث تسمح عقلانية النظام العام بالقضاء على الظروف التى تتسبب فى حالة التخلف.**

ومن هنا فإن التعريف الذى اكتسب إجماعا واسعا هو الذى يعرف التنمية الإقتصادية بأنها «العملية التى من خلالها يزيد الدخل الحقيقى للفرد على امتداد فترة طويلة من الزمن»، وهذا يعنى أن الدخل القومى يجب تصحيحه ليأخذ زيادة السكان فى الاعتبار، وأن توزيع الدخل يجب أن يكون أكثر عدالة، وأن عدد المواطنين تحت حد الفقر لابد أن يقل، وعبارة فترة ممتدة من الزمن (٢٠ ـ ٣٠ عاما) تعنى التفريق بين فترات الرخاء الظاهرى المؤقت وبين التنمية الحقيقية، كما أنها تفرق بين «إطلاق عوامل التنمية» وبين المهمة الشاقة فى «استمرارية وتواصل التنمية» على المدى الطويل.

وبالرغم من اعترافنا بأهمية هدف زيادة دخل الفرد إلا أنه من السائد أيضا ترجمة التنمية الإقتصادية بمجموعة من

الأهداف الثانوية الأخرى مثل عدد المواطنين تحت حد الفقر، والحد الأدنى للاستهلاك، والحد الأقصى للبطالة، وتوزيع الدخل وأشكال الإستهلاك والتنوع فى الإقتصاد القومى، وهى ما سبق أن أطلقنا عليها كلمة «**معطيات التحديث**»، كما أن المستقبل يتطلب إعادة النظر فى معنى ومكونات التنمية، فعلينا أن نركز على «**جودة التنمية**» والتى قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرت دراساتنا ومناقشاتنا على الأرقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وتوزيع هذا الدخل.

وبالتالى فإن التحديد الواعى لنمط وشكل التنمية التى نريدها، سيسهل لنا وضع معالم نظام متكامل للإصلاح الإقتصادى، ومن الضرورى أن يتصف هذا النظام بالمرونة بحيث يكون قابلا للتغيير كلما تغيرت الظروف المحيطة بالتنمية.

ولكن ما هى الظروف المحيطة بالتنمية فى الوقت الراهن؟ على الصعيد العالمى هناك حزمة من **المشاكل المشتركة لا تجد لها** حلولا ميسرة، وهى تؤثر على العلاقات بين الدول وبين المؤسسات وبين الأفراد:

أولا ـ التوترات العالمية:

نتيجة لعدة عوامل منها تمكن علمى متزايد لعدد من الدول

فى القدرة على صنع الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية وغيرها، ومنها زيادة فى الإرهاب رغم وسائل الأمن لمكافحته، ومنها المجابهة بين الثقافات والتى تظهر على هيئة صراعات دينية وقومية وعرقية، ومنها الصراع على البحار والمياه، هذه التوترات تلزم ربط التنمية الإقتصادية بمعطيات الأمن القومى.

ثانيا ـ إقتصاد عالمى هش:

تميزه الفوضى فى الأسواق المالية وانعدام سيطرة البنوك المركزية نتيجة ثورة الإتصالات والمعلومات وإنهيار الحدود السياسية فى التعامل المالى الدولى، وتميزه أيضا الفوضى فى التجارة الدولية نتيجة لسياسات التكتلات الإقتصادية وإختلال حاد فى توزيع الثروة بين أغنياء وفقراء العالم، وانتقال ملكية الأصول القومية إلى الشركات الأجنبية مما يعنى أن الأرباح لن تذهب إلى مواطنى البلد المقامة عليها تلك الأصول!

ثالثا ـ نضب الموارد:

وما يترتب عنه من نقص فى الطاقة وانحدار فى خصوبة الأرض وزحف للتصحر وندرة المياه وانقراض لمساحات الغابات!

رابعا ـ الفقر:

وما يعنيه من مجاعة، ومواطنين دون مأوى، وبطالة متزايدة وأمية نتيجة الإحجام عن التعليم، بل إن الفقر أصبح سمة من مجتمعات الدول المتقدمة أيضا فنرى فقراء الدول الغنية لا يجدون أساسيات الحياة، وهو ما اصطلح على تسميته بالفقر كنمط للحياة Poverty as a lifestyle!

وإذا أضفنا إلى ذلك كله تلك المشاكل المتعلقة بالتلوث والإنفجار السكانى والجريمة والمخدرات والإيدز وإنهيار قيم الترابط الأسرى، فلنا أن نتخيل هذا الكم الهائل من الهموم التى لن تنئى دولة بمأمن عنها.

وعلى صعيد الإنسان المعاصر وهو وحدة الثروة البشرية ونواة التنمية ومحورها، فإن الإحباطات كثيرة ومتعددة وليست بالضرورة ناجمة عن مجرد الصراع على الحياة المادية بل تمتد إلى مجالات تحقيق الذات الفردية، والبحث عن الكرامة، وظروف العمل، والخوف من المستقبل، والحياة الحضرية فى المدينة، والفهم بين الأجيال، والخدمات الإجتماعية والصحية، والتعليم.

ليست هذه صورة قاتمة للمستقبل، ولكن المقصود هو أن نعى المضمون الحقيقى والواقعى لمفهوم التنمية بحيث تتبلور

اطر وسياسات التنمية الإقتصادية بهدف مواجهة مسببات تلك المشاكل والهموم والإحباطات، وهى السياسات التى تعطى فى مجملها **الأولوية الأولى لمكافحة الظروف التى تنعدم فيها العدالة، فعلينا الإعتراف بأن اقتصاديات السوق تولد وستولد بجانب إيجابياتها مجموعة من السلبيات لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال آليات جديدة تحقق العدالة الإجتماعية بجانب الكفاءة الإقتصادية.**

إذا كانت هذه هى الدائرة الأولى للتنمية الإقتصادية، فإن الدائرة الثانية تتعلق بالمكونات الرئيسية للتنمية الإقتصادية، والتى لابد عند تناولها أن نؤكد على أنه لا توجد قوالب أو نماذج جاهزة للسياسة الإقتصادية مثل العلوم الطبيعية، ومن هنا تتأتى أهمية وضرورة عنصر الطابع والفكر المصرى فى تشكيل تلك المكونات وهى:

١ ـ المدخرات الوطنية والتراكم الرأسمالى:

إن معدل التراكم الرأسمالى متصل اتصالا مباشراً بالنمو، ولا يكفى بالطبع تحقيق نسب عالية من التراكم الرأسمالى بل يجب أن يتم استثمار هذا المال فى مشروعات إنتاجية.

٢ ـ التعليم والتدريب:

لتكوين رأس المال البشرى المطلوب للتنمية.

٣ ـ كفاءة وفاعلية مؤسسات الإنتاج:

بإعطاء اهتمام كبير لفاعلية أداء وسائل الإنتاج ولنمو المؤسسات التى تؤدى إلى كفاءة الإنتاج.

٤ ـ التكنولوجيا:

وهى القادرة من خلال زيادة الإنتاجية أن تؤدى إلى رفع مستوى معيشتنا فى فترة زمنية قصيرة.

٥ ـ إدارة حسنة للدولة:

من خلال مؤسسات قضائية وإجتماعية كفؤة، وبيروقراطية متقلصة وغير متسلطة، ومحاربة للفساد، وقيام الدولة بدور المحرك للتنمية.

obeikandl.com

٢

الليبرالية فى الميزان(*)

لقد فشلت كل محاولات نقل الحداثة إلى شرق أوروبا قبل أن تدخلها الإشتراكية، فالتصنيع وتوفير الكهرباء والتعليم ونشر المعرفة والرياضة المنظمة والرعاية الصحية هى كلها أمور ينسبها الأوروبيون الشرقيون إلى الإشتراكية، وتحقق ذلك من خلال قدر كبير من العنف والقسوة، ولقد تم الإنجاز الإشتراكى نحو التحديث فى مرحلة من تاريخ الصناعة العالمية تطلبت هياكل الإنتاج الكثيف إلا أن «الخاصية المتغيرة لعملية التصنيع» وبلوغ الحياة الإقتصادية فى الربع الأخير من القرن العشرين درجة عالية من التعقيد والكثافة المعلوماتية، مستهدفة توفير الخدمات أكثر مما تستهدف الإنتاج معتمدة فى ذلك على معدلات مذهلة من الإبتكارات التكنولوجية جعلت سياسات التخطيط المركزى عديمة الجدوى، وفشلت الإشتراكية كنظام اقتصادى نظرا لعجزها فى تحقيق «مستويات تالية من الحداثة الصناعية».

(*) مقالة نشرت بجريدة الأهرام فى ١٦ يونيو ١٩٩٣.

ولقد اعتمد «فرانسيس فوكوياما» ـ الذى اشتهر بفكرته عن نهاية التاريخ ـ على هذا التحليل الخاص بفشل النموذج الإشتراكى فى الإنتقال إلى مرتبة أعلى من التحديث ليؤكد على أن الليبرالية على وشك الإنتصار وأنها السبيل الوحيد للتقدم، وعلى النقيض الآخر يؤكد بعض باحثى التنمية فى شرق آسيا وأمريكا الجنوبية على أن المجتمعات الآخذة فى التحديث فى الوقت الحالى تقودها صفوة تكنوقراطية، وأن التحديث لا يتأتى بالديمقراطية الليبرالية، وإنما بالسلطوية التكنوقراطية، أما رئيس وزراء سنغافورة السابق «لى كوان يو» فيرى أن السلطوية الأبوية تناسب الثقافة الكونفوشية أكثر من الفردية وهو الإتجاه الذى شاركته فيه قيادات التقدم فى آسيا بإعتبار أن هذا الطراز من السلطوية أكثر تفوقا وتميزا من الليبرالية الغربية فى إفرازه لقطاعات أعلى تعليما وأشد انضباطا، وهى الشروط اللازمة لمجتمع متقدم تكنولوچيا فى حقبة ما بعد الصناعة، وهكذا نرى أن الحوار مازال دائرا حول إنماط التحديث، وأن القضية لم تحسم بعد لصالح الليبرالية كما يدعى فوكوياما، وإنما هناك عدة بدائل على الساحة العالمية لكل منها نظريتها وبراهينها وإننا مازلنا فى عصر الايديولوچيا!

أما ايديولوچية الليبرالية فإنها تدعى أن الإختيار واضح، وأن هناك طريق واحد للتنمية يجب إتباعه وهو المنهج الذى

يتلائم مع الفكر الليبرالى الجديد بإتباع استراتيجية للنمو من خلال اندماج كامل فى النظام الرأسمالى العالمى أو ما يطلق عليه «**التحديث من خلال التدويل**»، وتدعو المؤسسات الدولية المساندة لليبرالية (البنك الدولى وصندوق النقد) إلى استراتيجية لفتح كافة منافذ الإقتصاد الوطنى أمام العالم الخارجى بحجة التوجه نحو اقتصاد تصديرى فى مرحلة تالية، وذلك دون النظر للاحتياجات الأساسية للمواطنين الفقراء فى الداخل ودون الأخذ فى الإعتبار أن الإقتصاد العالمى حاليا غير مهيأ لإستقبال مزيد من المنتجات المصدرة من الدول النامية، وأنه يعانى من ركود شديد لم يشاهده العالم فى الثلاثين سنة الماضية!

ونتيجة لتطبيق هذه الإستراتيجية فإن الكثير من الحكومات الوطنية تعانى من تقلص فى قدراتها على تعويض الخاسرين من برامج الإصلاح الإقتصادى بشكل خاص، وفى قدرتها على التعامل مع التوترات الإجتماعية بشكل عام، ولأن هذا العلاج الليبرالى الجديد علاج مؤلم وله تكاليف إجتماعية كبيرة نجد أن الإصلاحات تتجه إلى أن تبدأ من أعلى دون اشتراك القوى المؤثرة فى المجتمع، وحتى الهيئات التشريعية لا يكون لها دور فى وضع السياسة الإقتصادية، ولذلك فإن الإصلاحات الليبرالية الجديدة حتى حينما تصبح ذات معنى

إقتصادى فإنها بالضرورة تضعف المؤسسات النيابية على عكس ما يتوقعه الليبراليون الجدد!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من معدلات النمو المؤثرة فى المائة والخمسين عاما الماضية تحققت فى دول رأسمالية استبدادية، فالديمقراطيات بطبيعتها تميل إلى نقل الثروة من الغنى إلى الفقير لصالح مبدأ المساواة الإجتماعية، وتميل إلى دعم الصناعات المتعثرة والإنفاق على الخدمات أكثر من الإنفاق على الإستثمارات وهذا ما لا يتفق والإصلاحات الليبرالية، إلا أنه يجب الإعتراف أيضا بأن النظم الرأسمالية الإستبدادية تستطيع مع مرور الوقت وعند ظهور «**طبقة متوسطة عريضة متعلمة**» التحول إلى نظام سياسى يعترف إلى جانب النمو الإقتصادى بحقوق مواطنيه وبأهليتهم للحكم الذاتى وهذا بالضبط ما حدث فى كوريا الجنوبية فى الثمانينات.

والليبرالية الجديدة لم تصمد طويلا فى دول العالم الأول نفسه، فقد تنامت قدرة أصحاب المصالح المالية الكبرى على السيطرة على السياسة إلى حد هدد العملية الديمقراطية، ووصل هذا الحد إلى ذروته أخيراً فى اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا، والدليل على ذلك إرادة التغيير التى عبر عنها الناخب الأمريكى فى انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحدة حيث

تدهور الدخل الحقيقى للطبقة الوسيط وحيث يعيش ٢٨ مليون نسمة فى حالة فقر، وتعيد حكومات الدول الصناعية الكبرى النظر فى توجهاتها الإقتصادية الراسخة منذ أكثر من عقد مضى، فتقوم إدارة «كلينتون» بتقديم برنامجها الإقتصادى للكونجرس، وتقدم الحكومة اليابانية فى شهر سبتمبر من العام الماضى برنامجا لإنقاذ الإقتصاد اليابانى تضخ فيه الدولة ١٠٠ مليار دولار، وفى نوفمبر من نفس العام وفى خط يبتعد عن سياسات «تاتشر» تعرض الحكومة البريطانية استراتيجية تعيد الاعتبار لتدخل الدولة، وهكذا يعود العالم الأول إلى القواعد التى رفضتها الليبرالية الجديدة، وهى القواعد التى وضع أسسها الإقتصادى كينز Keynes وتبناها الفكر الإجتماعى والسياسى الأمريكى لعلاج آثار الأزمة الكبرى فى أوائل الثلاثينات، والتى أدت إلى تعظيم دور الدولة فى توجيه الإقتصاد، أما على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية، ونظرا لشدة المنافسة العالمية فلقد لجأت الدول الصناعية أخيرا إلى اتباع سياسات تحقق نوعا من التزاوج بين أفكار ريكاردو David Ricardo (داعية تحرير التعاملات الدولية) وليست Friedrich List (المدافع عن حدود الإقتصاديات الوطنية).

إن هذه الملاحظات فى مجملها ليست دفاعا عن النماذج التقليدية لتدخل الدولة ولا حجة ضد الإعتماد على آليات

السوق، ولا هجوم على الإصلاحات الإقتصادية بل يجب فهمها على أنها محاولة للتحذير ضد الأخطار التى تنجم عن المبالغة فى الحماسة الايديولوچية التى يتصف بها الليبراليون الجدد، ومنها نؤكد أن السياسات الإقتصادية بالمفهوم الليبرالى حتى ولو كانت ناجحة فإنها لا تميل إلى توليد الشروط المناسبة للنمو، **فمحرك النمو هى سلسلة من العناصر منها «التعليم والمهارات والتكنولوجيا»، والأسواق التنافسية ليست كافية لتخصيص هذه الموارد بكفاءة.**

وهنا يأتى دور الدولة فى تنشيط واستمرار التنمية، وهذا الدور يتضمن اتباع سياسة صناعية انتقائية لصالح المشروعات التى تعانى من ارتفاع تكاليف البدء ولصالح مشروعات التصدير ولصالح المشروعات التى تؤدى إلى خلق صناعات أخرى، والقضية التى نواجهها ليست أمراً بسيطاً يضع «السوق» فى مواجهة «الدولة» ولكنها قضية **«الآليات المؤسسية»** التى تربط بينهما وهى قضية بعث **«المؤسسات الوسيطة»** التى يؤدى غيابها إلى قيام خلل فى مكونات النظام الإقتصادى بحيث تقودنا التبادليات بين هذه المؤسسات إلى التصرف بأسلوب جماعى رشيد، على أن هذا الإقتصاد المؤسسى ربما يجسد العديد من ملامح الليبرالية بما فى ذلك حكم القانون والفصل بين

السلطات والحريات المدنية والتعددية السياسية والمجتمع المدنى الحى، ولكنه يعطى معنى أكثر صدقا وأوسع تعريفا «للمواطنة» بما يمكن أن تكونه فى مجتمع ليبرالى، فهو اقتصاد تدير فيه الدولة وتراقب النظام الإقتصادى من خلال مفهوم «المشاركة بين العام والخاص **Public-Private Partnership**، وهو اقتصاد مبنى على التوازن بين المؤسسات وتعتبر السوق إحدى هذه المؤسسات وستكون لها دور واضح وهام فى هذا الإقتصاد المؤسسى يوازيه أيضا قدر من التخطيط، **فالإقتصاديات المؤسسية Institutional Economies** تنظر إلى الاقتصاد نظرة أشمل من مجرد كونه آليات للسوق.

ولا يمكن أن تكون مصر «دولة الحد الأدنى» بل على العكس، ونتيجة ظروفها التاريخية وتراثها الفكرى والحضارى تقتضى سلفا وجود دولة قوية ومتعاظمة الدور، وأكثر من ذلك فإنه لا يمكن عند توجيه دفة النظام الإقتصادى المصرى ألا نسترشد بالبوصلة الجيوبوليتيكية، فبينما تضاءلت كثير من مخاوفنا الأمنية التقليدية بتوقيع اتفاقية السلام، فإن معطيات الصراعات الحديثة والمنتظرة تفرض علينا صياغة الإستراتيجية الإقتصادية المصرية بصفتنا دولة إقليمية عظمى، لابد وأن تقتحم فيها الدولة المجالات التكنولوجية المتقدمة، وما يتفرع عنها من استثمار فى صناعات عسكرية ومدنية.

من أجل ذلك فالإجتهاد والرؤى المتعددة مطلوبة من أهل الفكر الإقتصادى انطلاقا من كون «**إشكالية التنمية**» هى جوهر المشروع القومى المصرى متحررين فى اجتهاداتنا من القوالب والصيغ النمطية.

obeikandl.com

٣

الإستراتيجية والإقتصاد (*)

فى الذكرى العشرين لحرب أكتوبر تدخل مصر الرئاسة الثالثة لمبارك بعد أن عاشت طوال نصف القرن الماضى فى شرق أوسط يسيطر عليه الصراع العربى الإسرائيلى، فالنظام الإقليمى على أبواب عصر جديد ستعيد فيه مصر تحديد مهمتها وصياغة استراتيجيتها، مما سيتطلب سياسات اقتصادية تتلائم وتتوائم مع المتغيرات الجديدة، والتى هى فى حقيقتها متغيرات نجمت عن إنهيار النظام العالمى القديم، وتدخل ضمن الأحداث التى تقلب الوقائع والمسلم بها تمهيدا لبروز نظام عالمى جديد بما فيه نظام شرق أوسطى جديد يصعب التنبؤ بشكلهما النهائى.

(*) دراسة قدمت فى المؤتمر ٢٩ لجماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا المنعقد بالاسكندرية فى الفترة ما بين ٢٧ و ٣١ أكتوبر ١٩٩٣.

obeikandl.com

فالولايات المتحدة كانت تحلم منذ عام ١٩٤٥ بعالم موحد تحت المظلة الأمريكية، ولم تعترف بواقع الحرب الباردة وتبنى استراتيچيتها الجديدة إلا بعد الحرب الكورية وبروز الصين كدولة اشتراكية كبرى، ولم يتحقق الحلم فى سلام أمريكى Pax Americana ـ والذى كان هدف الإستراتيچية الأمريكية من خلال حربين عالميتين ـ إلا بعد قرابة نصف قرن من إنتهاء الحرب العالمية الثانية!!

ويؤكد «بول كينيدى» فى موسوعته الرائعة «صعود وسقوط القوى العظمى» على حقيقة تاريخية عرفها أمير مكيافيللى فى عصر النهضة كما يعرفها اليوم خبراء البنتاجون، وهى أن **«القوة»** تستمد من **«الثروة»** وأن الأخيرة ـ أى الثروة ـ تعتمد على بنية اقتصادية مزدهرة، ومالية صحية، وتكنولوچيا متقدمة، وقد قادته هذه الحقيقة إلى الإستنتاج **بأن المتغيرات الكبرى فى التوازنات العالمية جاءت كنتيجة للتعديلات التى تحدث فى الموازين الإنتاجية.**

ولقد أيقن «تشرشل» ـ منذ دخول أمريكا الحرب فى عام ١٩٤١ ـ بحتمية إنتصار الحلفاء، وكان ذلك اليقين مبنيا على حقائق إقتصادية قائمة، فالحلفاء يملكون ضعف الطاقة الصناعية لدول المحور وثلاثة أضعاف دخلها القومى، وكانت

الولايات المتحدة وحدها تصنع وتنتج مركبا حربيا كل يوم وطائرة حربية كل خمسة دقائق!! وكانت أمريكا تملك كل الموارد الإنتاجية والتكنولوجيات لقيادة حربين عالميتين، وفى نفس الوقت للإنفاق على الأبحاث لإنتاج أول سلاح نووى، ولم يكن تدمير هيروشيما وناجازاكى بالقنبلة الذرية الأمريكية وسقوط برلين أمام الجيش الأحمر نهاية الحرب فقط بل بداية لنظام عالمى جديد امتد من منتصف الأربعينات وحتى آخر الثمانينات واتجهت فيه القوتين الأعظم إلى تعزيز قوتهما الإستراتيجية بالسيطرة على نواحى الإقتصاد، فنرى الولايات المتحدة تسعى إلى خلق أنظمة إقتصادية لخدمة الرأسمالية العالمية (صندوق النقد ـ البنك الدولى ـ اتفاقيات الجات ـ مشروع مارشال) وتتجه للسيطرة على بترول الشرق الأوسط والموارد الأساسية فى أمريكا اللاتينية بينما يتجه الإتحاد السوفيتى لتعزيز اقتصاده فى أراضى شرق أوروبا (البترول الرومانى ـ الفحم البولندى ـ الخشب الفنلندى).

وفى نفس الوقت جسم الإقتصاد العالمى دور العصر الأوروبى فى العالم فقد خرجت من حلبة الدول العظمى دول منتصرة أيضا مثل فرنسا وإنجلترا، فبينما نرى رصيد أمريكا من الذهب يرتفع إلى ٢٠ مليار دولار خلال الحرب العالمية الثانية ليمثل ثلثى الرصيد العالمى فى ذاك الوقت نجد أن إنجلترا تفقد

معظم رصيدها من الذهب خلال الحرب، كما يرتفع الدولار الأمريكى من ٥٠ فرنك فرنسى للدولار فى عام ١٩٤٥ إلى ٤٢٠ فرنك فى عام ١٩٤٩!! وفى عام ١٩٥٠ بلغ الدخل القومى فى أمريكا ٣٨١ مليار دولار مقابل ١٢٦ مليار فى الإتحاد السوفيتى و ٧١ مليار فى المملكة المتحدة و ٥٠ مليار فى فرنسا و ٤٨ مليار دولار فى ألمانيا الغربية و ٣٢ مليار دولار فى اليابان و ٢٩ مليار دولار فى إيطاليا، وفى نفس عام ١٩٥٠ كان إجمالى رقم الميزانية العسكرية لفرنسا وإنجلترا وإيطاليا مجتمعة لا يمثل أكثر من خمس رقم الميزانية العسكرية للولايات المتحدة!!

وهكذا كان للإقتصاد الدور الرئيسى فى تحويل النظام العالمى من عالم متعدد الأقطاب قبل الحرب العالمية الثانية إلى عالم ثنائى القطبية بعدها، مثلما كان للصراع الإقتصادى والتكنولوجى بعد ذلك وطوال خمسة وأربعين سنة الفضل الأول فى تحويل النظام العالمى من ثنائى القطبية إلى أحادى القطبية.

إن هذا الدور المهيمن للإقتصاد لم يكن ليؤثر لولا بروز أهم خاصية فى الإقتصاد الدولى المعاصر، وهو النمو السريع والمتزايد للإنتاج الصناعى العالمى بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية، فطبقا لروستو Rostow وباعتبار الإنتاج

الصناعى العالمى ١٠٠ فى سنة ١٩٠٠ كسنة أساس، نجد أن الإنتاج الصناعى العالمى الكلى بلغ ٣٤ فى عام ١٨٣٠ ليصل إلى ١٧٢ فى عام ١٩١٣ قبل الحرب العالمية الأولى و ٣١١ فى عام ١٩٣٨ قبل الحرب العالمية الثانية، ثم ١٧٣٠ فى عام ١٩٧٢ قبل حرب أكتوبر ثم ٣٠٠٠ فى عام ١٩٨٠، كما أن التجارة الدولية فى المنتجات المصنعة زادت ولأول مرة فى عام ١٩٥٧ عن التجارة الدولية فى الخامات والمواد الأساسية.

وإذا انتقلنا إلى مصر، فإن معادلة «الاستراتيجية والإقتصاد» تفرض علينا اكتشاف المستقبل من خلال إعداد سيناريوهات تربط الإستراتيجية والإقتصاد وتتناول القوى المحركة فى هذه الحقبة من التاريخ (المجتمع ـ التكنولوجيا ـ الإقتصاد ـ السياسة ـ البيئة) وتأخذ فى الإعتبار عوامل اللايقين الحرجة Critical uncertainties المرتبطة بها، إن عناصر القوى المحركة متعددة ومتنوعة وينحصر معظمها فى الآتى:

أولا ـ تقع مصر فى أهم المناطق الإستراتيجية للولايات المتحدة والنظام العالمى الجديد نظرا لوجود البترول فيها وعدم ظهور أية بادرة تكنولوجية أو إقتصادية لإستبداله بمصادر الطاقة الأخرى، مما يوحى بأن منطقة الشرق الأوسط لن تخلو من صراعات مستقبلية وتدخلات خارجية.

ثانيا ـ السلام فى الشرق الأوسط بداية لمرحلة جديدة تبرز فيها أربعة قوى إقليمية كبرى، وهى مصر وإسرائيل وتركيا وإيران، ومما لاشك فيه فإن المنطقة ستشاهد تحالفات وصراعات جديدة وتقسيما جديدا للعمل بها وقد تتبع نفس مسار العالم فى القرن العشرين أى نظام إقليمى متعدد الأقطاب ثم ثنائى القطبية ثم أحادى القطبية.

ثالثا ـ تظهر اقتصاديات الدفاع زيادة هائلة فى تكاليفه، وعلى سبيل المثال فلقد كان الطن الواحد من غواصة طراز «جاتو» فى الحرب العالمية الثانية يتكلف ٥٥٠٠ دولار بينما يتكلف الطن الواحد حاليا لغواصة من طراز «ترايدنت» الحديثة ١,٦ مليون دولار!! يضاف إلى ذلك أن صناعة السلاح بدأت فى الآونة الأخيرة تبتعد عن الصناعات التحويلية المدنية التى تخضع لآليات السوق مما يبعد الصناعات الحربية عن قواعد السوق الحرة، ويتطلب تدخل الحكومات، وقد دفعت الزيادات فى التسليح وصناعاته ـ بسرعة مذهلة فى بنيان الإقتصاد العالمى ـ معهد «وورد واتش World Watch» إلى استخدام عبارة «**عسكرة الإقتصاد العالمى Militarization of the World Economy**» للتدليل على ما يحدث فى الإقتصاد الدولى.

رابعا ـ التكنولوچيا هى أخطر القوى المحركة على الإطلاق، وقد يكون العالم الآن على أبواب انفجار تكنولوچى هائل سيؤدى إلى تعظيم للنمو الإقتصادى بشكل لم يسبق له مثيل، فتكنولوچيا الجزئيات Nanotechnology وهورمون النمو والتكنولوچيا الحيوية ستحدث انقلابا فى أنماط التنمية كما أن تطور تكنولوچيا المعلومات Multimedia يغير الآن من تعريف «الثروة» والتى صارت فى القدرة على الحصول وتبادل المعلومة وليس فى إمتلاك الأصول، وستسيطر تكنولوچيات الحفاظ على البيئة على الأجندة السياسية والإقتصادية للعالم لسنوات قادمة.

خامسا ـ ينتقل مركز الجاذبية فى العالم الإقتصادى بسرعة نحو آسيا والباسيفيك مما يوحى بأن هذه المنطقة مرشحة لتصبح أهم مركز للقوى الإقتصادية العالمية، وسيشتد الصراع على الساحة الإقتصادية فى النظام العالمى الجديد مما يبشر بالعدول عن السياسات التجارية الحرة والإتجاه المتزايد نحو حماية الأسواق الداخلية والمنتجين، وقد يعاد ترتيب الأوراق مثل تصور لتكتل إقتصادى جديد بين ألمانيا وأوروبا الشرقية وإنهيار حلم الوحدة الأوروبية، والتكتل الذى اقترحه «السناتور بل برادلى» بين الولايات المتحدة وكندا واليابان والمكسيك واستراليا وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وتايلاند، والذى يضم

لأول مرة دول متقدمة وأخرى نامية!! كما يحيط اللايقين بفاعلية دور المنظمات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى والجات، والتى قد تستبدل بالمفاوضات المباشرة بين التكتلات المتنافسة اقتصاديا.

سادسا ـ الإنفصال القائم بين حركة رؤوس الأموال الدولية وحركة التجارة الدولية فى المنتجات والخدمات (حجم سوق الأورودولار فى مدينة لندن وحدها يصل إلى ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية)، ومن المنتظر حدوث زيادة رهيبة فى إنتاج الحاصلات الزراعية يؤدى إلى انخفاض أسعارها وتنافس شرس على أسواقها.

سابعا ـ سيكون عدد سكان مصر فى عام ٢٠٢٠ حوالى ١٢٠ مليون نسمة أكثر من نصفهم من الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاما أى ٦٠ مليون شاب ـ وهو تعداد مصر الحالى ـ بينما سيعانى العالم المتقدم من نسبة عالية من الشيوخ فى تركيبته السكانية، مما يعنى أنماطا مختلفة فى الإستهلاك والحياة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية.

ثامنا ـ قد تواجه مصر مشكلة فى الطاقة مع بدء القرن القادم نظرا لنقص المخزون الإستراتيجى للبترول.

تاسعا ـ مصر مثل بقية دول العالم المتقدم، والعالم النامى على السواء ستقف فى مواجهة مشاكل المجتمعات المعاصرة والمتمثلة فى الفقر والجريمة والعنف والمخدرات والإيدز.

عاشراً ـ عالمية النموذج الرأسمالى الأمريكى والثقافة الأمريكية من خلال الإعلام العالمى، ومحاولة كل دولة الحفاظ على هويتها الثقافية ليس فقط بسبب العوامل الإجتماعية والسياسية بل من أجل الحفاظ على أسواقها وغزو أسواق جديدة ـ كما يدعى مايكل بورتر ـ وذلك من خلال منتجات تعتمد على الإنفراد الثقافى Cultural Uniqueness.

هذه هى المعطيات التى ستتعامل معها حكومات السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وستصبو الحكومات من خلال السيطرة على القوى المحركة إلى التوفيق بين ثلاثة أهداف قومية متعارضة اقتصاديا بغرض تحقيقها فى نفس الوقت:

* **هدف الأمن العسكرى.**
* **هدف تلبية الإحتياجات العاجلة للمواطنين.**
* **هدف استمرارية النمو.**

وستختلف الحلول التى ستتبناها الدول نتيجة واقع الجغرافيا والسياسة والثقافة الخاص بكل منها، ولكن تبقى الحقيقة،

وهى أنه بدون أحداث توازن بين هذه العناصر الثلاث الخاصة **بالدفاع والإستهلاك والإستثمار** فإن أية قوة دولية أو إقليمية لن تتمكن طويلا من الحفاظ على وضعها الإستراتيجى.

ومن هنا فإن الخطورة الحقيقية التى تواجه أية دولة هى فى عدم قدرة صانعى السياسة الإقتصادية على الرؤية بوضوح لمتغيرات النظام العالمى الجديد، وعلى ربط السياسات الإنتاجية والإقتصادية والمالية والنقدية باستراتيجية أمنها القومى.

obeikandl.com

٤

الرأسمالية البالية.... والرأسمالية الحديثة ؟!(*)

تلقى الأسبوع الإقتصادى تعليقا عاجلا من المهندس شريف دلاور حول ما دعت إليه رؤية الأسبوع الإقتصادى يوم السبت الماضى من ضرورة إجراء حوار قومى مكثف حول صورة الرأسمالية التى يمكن تطبيقها فى مصر بإعتبار أن «الخيار الرأسمالى» كعنوان عريض يمثل أساس الحل للمشكلة المصرية بمختلف جوانبها الإقتصادية السياسية والإجتماعية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الخيار الرأسمالى الصحيح يقترب بالخيار الليبرالى الديمقراطى كمنهج حياة وأسلوب تعامل يحكم مختلف الأفراد والمجتمع والمؤسسات القائمة على تصريف شئون الحكم وأموره.

(*) جريدة الأهرام فى ٣٠/ ٥/ ١٩٩٢ (رؤية الأسبوع الإقتصادى) ـ للأستاذ/ أسامة غيث.

obeikandl.com

وقد ركز تعليق المهندس شريف دلاور ـ وهو أحد الكتاب المتميزين أصحاب الرؤية الشمولية للتطبيق الرأسمالى الدولى، كما يظهر فى مؤلفاته وكتبه ـ على البدء بحتمية الإتفاق على المبادئ العلمية التى لايمكن تجاهلها ـ وإلا تحولنا إلى أصحاب مصلحة وغرض وهوى ـ وهى المبادئ القائلة بإختلاف التطبيق الرأسمالى من دولة إلى أخرى حتى فى نطاق الدول الصناعية الكبرى، وأيضا اختلاف التطبيق الرأسمالى من مرحلة زمنية إلى مرحلة زمنية تالية بحكم التطور والتغير فى الأوضاع والظروف الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية والتغير فى الأساليب والوسائل، وفى مقدمتها تغير فنون التكنولوجيا والإدارة، وأن التغير يصل إلى مرحلة يصبح فيها التطبيق الرأسمالى فى دولة ما متعارضا تماما مع تطبيقاته فى دولة أخرى، ولأهمية ملاحظات المهندس شريف دلاور كبداية لفتح الحوار المكثف حول هذه القضية الرئيسية التى لا يرتبط بها فقط مستقبل الإصلاح المصرى بل يرتبط بها أيضا مستقبل مصر الدولة والأفراد والمجتمع. . . . والأهم من كل ذلك القدرة على بناء مصر القوية من عدمه فإن نشر التعليق كاملا يمكن أن يضع منطلقات أولية للحوار والنقاش الأوسع والأشمل حيث يقول التعليق:

تحية طيبة وبعد. . .

قرأت بإهتمام شديد مقالكم الخاص بقضايا التطبيق الرأسمالى وتأتى دعوتكم لإجراء حوار قومى مكثف حول صورة الرأسمالية التى يمكن تطبيقها فى مصر فى ظروف محلية وعالمية بالغة الخطورة تستلزم فعلا الإتفاق على الأسس والمفاهيم المشكلة للفكر الرأسمالى المصرى، فقد مرت الرأسمالية العالمية بمراحل عديدة من رأسمالية تجارية Mercantile Capitalism إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية مالية ثم أخيراً إلى رأسمالية الإدارة Managerial Capitalism فى العقد الأخير من هذا القرن، كما أن التطبيقات الرأسمالية الحالية تختلف جوهريا من بلد مثل الولايات المتحدة إلى ألمانيا وإلى اليابان لكل منها خصائص تتعارض تماما مع الأخرى.

والرأسمالية الأمريكية ـ على سبيل المثال. تعانى الآن من سياسات ليبرالية طائشة طبقت فى فترة إدارة ريجان وأدت إلى ما نشاهده فى الولايات المتحدة الآن من عنف وإدمان وفقر. . إن آخر تقرير صدر عن الحكومة الأمريكية يوضح أن نسبة من تقل دخولهم السنوية عن ١٢٠٠٠ دولار زادت من ١٢٪ فى عام ١٩٧٩ إلى ١٨٪ فى عام ١٩٩٠ بما يعنى زيادة هوة الفقر وتقلص الطبقة الوسطى «التى هى عماد النظام الإجتماعى

الليبرالى فى أمريكا»، كما أن تكون الثروات المالية من خلال المضاربات فى الأسواق المالية بسرعة مذهلة فى أمريكات فى الثمانينات زاد من حدة هذه الفجوة، وهذا ما أشار إلى الإقتصادى الأمريكى بول كروجمان Paugl Krugman فى كتابه الأخير عن السياسة الإقتصادية فى التسعينات بقوله: «إنه لم يحدث على الإطلاق فى التاريخ الحديث إن تمكن عدد قليل من الناس وخلال فترة زمنية بالغة القصر من امتلاك وحيازة هذا الكم الهائل من الأموال».

وتزداد المطالبة الآن فى الولايات المتحدة، لدور أكبر للدولة وبالذات فى مساندة الصناعات ذات التكنولوچيا العالية لإمكان استعادة الوضع التنافسى الأمريكى على الساحة العالمية، وكذلك تدخل الدولة فى المعاملات المالية وخاصة بعد فضيحة صناديق الإدخار Savings Loans «وهى مماثلة لما جرى عندنا فى شركات توظيف الأموال» والتى أدى عدم علاجها خلال الثمانينات إلى تفاقمها لدرجة أن الأموال الفيدرالية المطلوبة لحسم هذه القضية قد تصل إلى ١٥٠ بليون دولار من خزانة الدولة الأمريكية.

ويختتم المهندس شريف دلاور تعليقه قائلا: إنه رغم أن الغالبية من الذين يمثلون الرأسمالية المصرية ما زالوا غارقين

فى أفكار «رأسمالية تجارية» انتهى عهدها منذ ثلاثة قرون إلا أننى أؤكد لكم أن هناك عددا آخر يحاول جاهدا أن يساهم فى تشكيل الفكر الرأسمالى الجديد.

وإذا كانت الحرية الإقتصادية هى التعبير الإقتصادى عن الرأسمالية فإن الليبرالية السياسية بمعنى المشاركة الحقيقية فى الحكم تعتبر التعبير السياسى والإجتماعى عن الرأسمالية وبغير تلازم التعبيرين وتناسقهما تصبح الرأسمالية إطارا للإستغلال تحل فيه رأسمالية القلة الداخلية والخارجية محل «رأسمالية الدولة» التى انتشرت تطبيقاتها فى العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات، كما أن الرأسمالية بغير إطار قانونى متكامل يضع الحدود الفاصلة الواضحة بين الممارسات السليمة والممارسات السخيفة لرأس المال تصبح نوعا من الفوضى وتؤدى إلى مظاهر إجتماعية بالغة القسوة صورتها الحقيقية موجودة على أرض أمريكا اللاتينية التى يعانى غالبية سكانها من العيش تحت خط الفقر بمعنى عدم تمكنهم من الحصول على مسكن أو على وظيفة وبالتالى افتقارهم الكامل لأساسيات الحياة والوجود وتحولهم بالتبعية إلى قنبلة موقوتة تهدد كل شئ بالتفجير الدامى، وهو ما لا يرضاه أحد لمصر المستقبل وتحديد صورة التطبيق المستقبلى للرأسمالية لا يستهدف حماية التوازن السياسى والإجتماعى للدولة فى مصر، ولكنه يستهدف

بالدرجة الأولى أيضا حماية حقوق الملكية الخاصة وتأمينها للمواطنين والوافدين حتى لا يدفع الخوف بأحد إلى تهريب عائد نشاطه وأمواله خارج الحدود تحسبا للحظة الإنفجار والفوضى.. وما هو مطلوب يكاد يتركز فى كيفية إقامة بناء راسخ للمستقبل أرضه ثابتة ودعائمه صلبة غير قابلة للإقتلاع اللحظى فى مواجهة الأعاصير والعواصف الفجائية والعاتية؟!

obeikandl.com

٥

«الإستثمار فى الموارد البشرية: أولوية فى مواجهة زيادة السكان»(*)

أولا ـ خصائص المشكلة:

إن تعداد مصر زاد زيادة رهيبة، فتعدادنا كان ٣,٤ مليون فى عام ١٨٠٠م، وارتفع إلى ٤,٤ مليون فى عام ١٨٤٦ ثم إلى ٦,٨ مليون فى ١٨٨٠ ثم إلى ١٢,٧ مليون فى عام ١٩١٧ ثم ١٥,٩ فى عام ١٩٣٧ و ٢٦ مليون فى ١٩٦٠ و ٣٨,٣ مليون فى ١٩٧٦ ليصل هذا العام إلى حوالى ٥٦ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يكون فى حدود ٧٠ مليون فى عام ٢٠٠٠، وإذا استمرت نفس المعدلات الحالية فإن عدد سكان مصر سيتضاعف خلال ٢٧ عاما بينما سيتضاعف بمتوسط ٢٠٠ سنة فى الدول المتقدمة! وتأتى هذه الزيادة

(*) مقالة نشرت بجريدة الأهرام فى ١٦ يونيو ١٩٩٣.

obeikandl.com

بالرغم أن متوسط عمر الرجل فى مصر ٥٩ سنة والمرأة ٦٠ سنة مقارنة على سبيل المثال بألمانيا حيث يبلغ متوسط عمر الرجل ٧٢ سنة والمرأة ٧٨ سنة! وتأتى حدة المشكلة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها:

١ ـ الإختلال وعدم التوازن بين السكان والموارد أو بين النمو السكانى والنمو الإقتصادى، فالزيادة فى السكان التى لا يصاحبها زيادة فى الإنتاج تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة.

٢ ـ نمط توزيع السكان حيث يعيش ٩٩٪ من السكان على مساحة ٤٪ من الأرض المصرية، وبالتالى تعد كثافة السكان فى مصر من أعلى الكثافات فى العالم (١٤٢ لكل كيلو متر مربع)، وكذلك الهجرة من الريف للمدن حيث بلغت نسبة الذين يعيشون فى المدن أكثر من ٤٥٪ من السكان.

٣ ـ التركيب العمرى للسكان والتى تحد قوة العمل بحوالى ٢٥٪ من السكان بينما تصل هذه النسبة إلى حوالى الضعف فى الدول الصناعية، مما يوضح ارتفاع نسبة الإعالة نظرا لارتفاع نسبة صغار السن إلى جملة السكان وانخفاض نسبة مشاركة الإناث فى العمل.

٤ ـ الأمية: وللأسف نرى مصر هذا الشعب بتراثه وبقيمه وبحضارته، نجده ظهر كبقعة سوداء ضمن الشعوب المتخلفة التى جاوزت نسبة الأمية فيها ٥٠٪! وذلك بالرغم من حصة التعليم فى مصر من إجمالى الناتج القومى حيث تبلغ نسبة ٥,٥٪ مقارنة بـ٣,٦٪ فى تركيا و ٦,١٪ فى فرنسا و ٧,٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أكثر من ١٣٠٠٠ مدرسة ابتدائية و٢٠٠٠٠ مدرسة ثانوية و ١٢ جامعة، وأكثر من ٣٥٠٠٠٠ معلم فى المراحل الإبتدائية والثانوية و ٣٣٠٠٠ فى المرحلة الجامعية منهم أكثر من ٨٠٠٠ حاصل على الدكتوراه!

ثانيا ـ تنمية الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية ثروة قومية يلزم تنميتها واستغلالها والإستفادة منها إلى الحد الأقصى وإلا أصبحت عبئا على الإقتصاد القومى، فالموارد البشرية هى إحدى المدخلات الرئيسية لإحداث التنمية، فالإنسان هو المحرك الأول لعناصر العمل والإنتاج، والإنسان هو محور التنمية الإقتصادية وهو صانع التقدم.

إن نظرتنا إلى زيادة السكان هى أحيانا نظرة ذعر وإرتباك، هذه ليست النظرة التى نريد التحدث عنها بالنسبة للقوى

العاملة، لأن القوى العاملة ثروة لا يصح أن تهدر بهذا الشكل، ومصر تملك ثروة حقيقية متمثلة فى مواردها البشرية وقواها العاملة.

كيف يمكن أن نحول القوى البشرية الموجودة إلى قوى أكثر إنتاجا؟ وما هى الإتجاهات التى نحن بحاجة إلى تقويتها حتى تتحول القوى البشرية فى مصر إلى قوى ذات إنتاجية عالية؟

إن الاستثمار فى الموارد البشرية وتنميتها لا يعنى مجرد الاقتصار على مجموعه العوامل المباشرة والهامة مثل المناهج التعليمية أو البرامج التدريبية، بل يمتد إلى العديد من المعطيات تشكل فى النهاية المناخ العام الذى يؤدى ـ وبحركة ديناميكية داخل المجتمع ـ إلى إطلاق إمكانات الإنسان المصرى.

ونوجز هذه الإتجاهات والعوامل فيما يلى:

١ ـ الإصلاح الإقتصادى:

لا يقتصر الإصلاح الإقتصادى على السياسات المالية والنقدية بل يجب أن يمتد ليشمل سياسات الإنتاج، وأن زيادة الإنتاج وتحسين معدلات الإنتاجية هى على قمة حلول المشكلة السكانية، وكما قال الكاتب الإقتصادى سنجر فإن المشكلة

الإقتصادية لم تعد زيادة الثروة ولكن فى القدرة على خلق الثروة، ومن الظواهر التى أثرت على القوى العاملة فى مصر هى:

(أ) ضعف الإنتاجية ونتجت عن سياسات الدولة وقوانين العمل التى تحمى العاملين من الفصل وتمسكهم بحقوقهم دون التقيد بالواجبات والمسئوليات نحو العمل، فالتساهل فى سياسات التشغيل وفى سلوكيات العمل، بالتالى هو من أكبر الآفات التى يمكن أن تصيب الموارد البشرية وتقعدها عن الإنتاج والمنافسة.

(ب) التزام الحكومة بتعيين الخريجين، فلقد أخذت الدولة على عاتقها هذه المسئولية منذ عام ١٩٦٤ بشكل جزئى امتد بعد ذلك ليشمل مختلف الخريجين، بل أن خريجى التدريب المهنى (التلمذة الصناعية) يتم تعينهم عن طريق وزارة القوى العاملة، ولقد أدى هذا النظام إلى العديد من المشكلات التى تمثلت فى مختلف صور البطالة المقنعة التى يعانى منها القطاعان الحكومى والعام، والتى تؤثر بالتالى على معدل الأداء والتكلفة فيهما.

(جـ) انخفاض الأجور والمرتبات فى الحكومة والقطاع العام كنتيجة حتمية للتوسع فى التعيين بما يفوق الإحتياجات الفعلية

للعمل أدى إلى انخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية وانتشار البطالة المقنعة.

(د) عدم توفر المناخ التشريعى والتنظيمى والضريبى الملائم لزيادة الإنتاج وتطويره باستمرار.

(هـ) ترجع عدم القدرة على خلق مزيد من فرص العمل المنتجة فى مصر وتنمية مواردها البشرية لعديد من الاعتبارات أهمها القطاع العام والمشاكل التى تعترضه، والدور الذى يجب أن يلعبه القطاع الخاص وعرقلة أداء هذا الدور، وكذلك الإهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية، فدور القطاع الخاص والصناعات الصغيرة أساسى فى استيعاب قوى العمل المتزايدة، ومن هنا أهمية تعديل هيكل الإقتصاد الوطنى وإنهاء ثنائية الإقتصاد وإطلاق عملية «التخصيصية» وجذب الإستثمار العالمى الذى سيلعب دوراً أساسياً فى الإقتصاد القومى، وفى تأهيل العمالة والإدارة، وفى نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا فى عالم يشتد فيه التنافس والإتجاه نحو العالمية.

٢ ـ تخطيط القوى العاملة ونظام التعليم والتدريب السائد:

منذ أكثر من ٣٠ سنة ونحن نتكلم عن تخطيط القوى العاملة ودور الثروة البشرية كمحور أساسى لحركة التقدم،

وصدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٩ لعام ١٩٨٣ بإنشاء «المجلس الأعلى للموارد البشرية والتدريب»، وتشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالى عدد الوحدات التدريبية العاملة فى مصر تبلغ ٥٢٢ وحدة تديربية طبقا للحصر الذى أجرى فى يناير ١٩٨٨ موزعة على ٢٢ جهة تبلغ الطاقة الإستيعابية لهذه الوحدات حوالى ١٠٨ ألف متدرب فى العام مستغل منها نحو ٨٥ ألف، مما يشير إلى ظاهرة ضعف الإقبال على التدريب المهنى نتيجة لعدة اعتبارات أهمها عدم جديته فى كثير من الجهات بالإضافة لضعف حوافز التدريب.

كما أن هناك فى بعض أنواع العمالة عجز كبير جدا، وعلى وجه الخصوص فى العمالة الفنية والمدربة وفى بعض الحرف، فى الوقت الذى نلمس فيه وجود فائض فى بعض أنواع العمالة الأخرى!

كما أننا فى حاجة إلى إعداد الزيادة المتوقعة فى القوى العاملة، وفى هذا الصدد علينا أن ندرك أن قدرة القطاع الزراعى على تحمل العمالة.وامتصاصها ستقل باستمرار، وأن التقدم فى القطاع الصناعى الكبير والمتوسط لا يزيد بزيادة العمالة، ولكنه يزيد فى الإنتاجية نتيجة التحسن فى التكنولوجيا وفى الإدارة، وبالتالى فإن قدرته على استيعاب القوى العاملة هى قدرة محدودة.

ونحن لا ننظر إلى الجانب العلمى للعملية التعليمية والتدريبية فلهذا الجانب المتخصصون والأوراق التى يقدمونها فى هذا المؤتمر، ولكننا ننظر للجانب العملى والإقتصادى للمشكلة، وبالتالى ومن واقع المعطيات السابق ذكرها فإننا نرى الآتى:

١ ـ ضرورة الربط بين سياسات التعليم والتدريب والتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر، ويمكن تقدير هذه الإحتياجات من خلال لجان يشترك فيها رجال الأعمال من قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات بجانب رجال العلم فى الجامعات والمعاهد والمدارس كما تقوم المنشآت بتحديد إحتياجاتها من المعاهد والجامعات ونلتزم بتمويل تلك الإحتياجات.

٢ ـ لا انفصال بين سياسة التعليم وسياسة التدريب، فالتعليم يمهد للعمل ولكن لابد من التدريب للتأهيل على العمل، علاوة على تشجيع وتنظيم التدريب التحويلى والتدريب داخل منشآت العمل وتعديل هيكل إدارة مراكز التدريب على مستوى الجمهورية وتشكيل مجلس أمناء يضم رجال العلم والإقتصاد والأعمال لكل مجموعة مراكز تدريب وتحقيق التمويل الذاتى الفعال لهذه المراكز.

٣ ـ التركيز على إعداد النسبة الأكبر للقوى العاملة فى مجال تخصصات الخدمات والصناعات الصغيرة.

٤ ـ تخفيف الأعباء على الدولة والإعتماد على فاعلية المشاركة الشعبية، وذلك بإطلاق الحرية للأفراد والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية، وحصر الرقابة عليها فى مجال المناهج وكفاءة الأداء ومستوى التعليم دون التدخل فى نظمها المالية.

٥ ـ ضرورة تحقيق الإكتفاء المادى الذاتى والجدوى الإقتصادية للجامعات والمعاهد العليا بحيث يمكن لكل وحدة من جذب والإحتفاظ بأحسن العناصر من الأساتذة والمدرسين وتفرغهم العلمى، وأيضا تزويد الطالب بأفضل مقومات العملية التعليمية (مكاتب/ معامل/ قاعات/ ملاعب)، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إلغاء المجانية فى التعليم العالى مع توافر نظام المنح من الحكومة والمنشآت والهيئات للطلبة النابهين والمتفوقين.

٦ ـ قيام رجال العلم والتخصص والمفكرين بوضع تصور للتعليم فى القرن الواحد والعشرين، فالفين توفلر يؤكد أن التعليم المنظم لن يصلح فى المستقبل لأن معدل التغيير رهيب ويتصور أن يكون التعليم من خلال دوائر تليفزيونية موجهة

وكذلك اتفق الجميع على أهمية التعليم المستمر، وقد تغير هذه التصورات من كافة أشكال تكلفة العملية التعليمية وتيسرها بالنسبة للدول النامية والفقيرة.

ثالثا ـ لياقة وصحة الإنسان المصرى:

لا يختلف اثنان على أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث وتقليل نسب الضوضاء ومنع التكدس الحضرى بإعادة توزيع سكان مصر وأهمية إنشاء عاصمة جديدة وعلينا فى هذا المضمار أن نبدأ فعلا فى تنفيذ الحلول المقترحة التى تضمن لنا سلامة ولياقة الموارد البشرية فى مصر بحيث تكون مؤهلة لما يقترح من سياسات فى التعليم والتدريب ولا يمكن إحداث تنمية حقيقية للموارد البشرية دون توافر بيئة نظيفة ونظام فعال للوقاية الصحية والعلاج ونحن نرى فى هذا المقام أيضا أن الدولة لن تكون قادرة على توفير هذه العناية لكافة المواطنين بالمجان وبالتالى تقتصر المجانية على الفقراء والمشتركين فى نظام التأمين الصحى فقط، وتطلق حرية تكوين شركات التأمين الصحى للقادرين وتحقيق المنافسة بينها مع عدم وضع قيود على الأفراد وهيئات المجتمع المدنى والقطاع الخاص لإنشاء المستوصفات والمستشفيات وعدم التدخل فى إدارتها إلا فيما يخص أعمال الرقابة على جودة ومستوى الخدمة المقدمة.

رابعا ـ الثقافة والقيم:

إن القيم التقليدية لا تزال هى الغالبة فى ثقافتنا فالثقافة السائدة ترتكز على القيم القدرية والسلفية، وعلى قيم التبعية والشكل والإنغلاق والعار... إلخ بل إننا نعانى من إزدواجية وصراع فى القيم السائدة فى المجتمع، والمطلوب من المثقفين وصفوة المجتمع من العلماء وقيادات الإدارة والأعمال بذل جهد تنويرى وتطويرى لسيادة قيم العمل الشاق "The value of hard work" والإنضباط الذاتى "Autodiscipline" وهما أهم الفضائل الإجتماعية فى العالم المتحضر، والتى على ركيزتها يمكن تطوير وتنمية الموارد البشرية.

obeikandl.com

٦

دور القطاع الخاص فى التنمية المحلية(*)

«يكون السفر الحقيقى للاكتشاف: ليس فى البحث عن أراضى جديدة، وإنما فى الرؤية بأعين جديدة».

(مارسل بروست)

"The real voyage of discovery consists not in seeking new lands, but in seeing with new eyes"

(Marcel Provst)

(*) بحث قدم وألقى فى مؤتمر التنمية المحلية المنعقد بمحافظة الاسكندرية يومى ٦، ٧ مايو ١٩٩٢، ونشر بأهرام ٢٨ يوليو ١٩٩٣.

obeikandl.com

مقدمة:

نقف على أعتاب القرن الواحد والعشرين وورائنا تجربة قرن بأكمله، فشلت فيه سياسا وإجتماعيا تلك النظم التى اعتمدت على مركزية الحكم، وتعثرت اقتصاديا تلك الأشكال التى قامت على قيام الدولة بالإنتاج.

وندخل القرن الجديد وقد زادت تطلعات المواطنين لمستويات معيشة كريمة، بما تعنى من حقوق فى العمل والتعبير عن الرأى، وفى خدمات صحية وتعليمية وثقافية وترفيهية ملائمة، وفى إسكان لائق وبيئة نظيفة. ويزيد من هذه التطلعات سقوط الحواجز بين الأمم نتيجة ثورة الإتصالات والمعلومات، ومقارنة الشعوب الفقيرة أحوالها بأوضاع الشعوب الأخرى التى سبقتها فى مجال التقدم والرفاهية.

نستخلص من المعطيات السابقة وهى:

١ ـ تجربة الدول التى سبقتنا.

obeikandl.com

٢ ـ زيادة متطلبات المواطنين (بما لا تتحمله إمكانيات أية دولة متقدمة كانت أو نامية).

إن الدور والمسئولية فى النهوض بمستوى معيشة الأفراد يقعان أساسا على القطاع الخاص والحكم المحلى، وهما وجهان لنفس العملة فى عملية التنمية الحديثة.

وإنه من البديهى فى النظم التى تعتمد على اقتصاد السوق، أن تقع المسئولية فى تصحيح أوضاع الماضى على أكتاف منشآت قطاع الأعمال. ولكن علينا أن ندرك أيضا أنه لكى تأتى هذه المجهودات بثمارها، ولكى تنجح مصر فى بناء واستمرار نظام اقتصادى عالى الإنتاجية، فعلى كافة المؤسسات: حكومية وعمالية وتعليمية وأعمال أن تعمل متعاونة ومتكافئة نحو تحقيق هذا الهدف.

وعلينا بالتالى أن نبتعد عن مناقشات ترسم فواصل لأدوار القطاع الخاص والقطاع العام فى التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، حيث أن إقتصاد السوق يعنى أولا وآخراً «**المنافسة فى مواجهة الإحتكار**»، وذلك لصالح الجمع الأكبر من المواطنين وهم المستهلكين.

من هذا المنطلق، فيمكن أن نتصور دور القطاع الخاص فى التنمية المحلية فى الفترة الحرجة القادمة يتشكل من خلال

التركيز على الإنتاج، وتقوية عناصر المواطنة الإقتصادية للقوى العاملة، Economic Citizenship والمساهمة فى توطيد القيم، ومعايشة الإقتصاد العالمى الجديد، والمشاركة فى الإعداد للمستقبل.

أولا - التركيز على الإنتاج:

إن التنمية الإقتصادية بما تعنيه من توفير لفرص عمل جديدة وقضاء على البطالة ومحاربة للفقر، لا تتأتى إلا من خلال التركيز على الإنتاج سواء كان صناعيا أو زراعيا. إن كل فرصة عمل فى مشروع إنتاجى كبير قادرة على خلق عشرات من فرص العمل فى مشروعات إنتاجية صغيرة مغذية للمشروع الكبير، كما أن كل فرصة عمل إنتاجية قادرة على خلق حولها عشر فرص عمل خدمية. هكذا يؤدى التركيز على الإنتاج إلى تحقيق متواليات هندسية فى فرص العمل فى كافة القطاعات الأخرى.

ويعنى التركيز على الإنتاج أيضا أن يقوم القطاع الخاص باستيعاب أحدث التطورات التكنولوچية وتطبيق ما يصلح منها للبيئة المحلية، محققا بذلك بنية أساسية تكنولوچية تتوائم مع إمكانيات المحافظة البشرية والمادية Technological infrastruc-ture (على سبيل المثال: وادى السليكون Silicon Valley فى

جنوب غرب الولايات المتحدة أو الصناعات الجلدية فى شمال إيطاليا، الخ . . .)

ثانيا ـ تقوية عناصر المواطنة الإقتصادية للقوى العاملة:

تعتبر منشأة العمل هى النواة التى تدور حولها حياة المواطنين فى المجتمعات المتقدمة، فعلاوة على توفيرها لفرص العمل فهى التى تدفع العاملين بها إلى عملية «التعليم المستمر Continuous learning»، وهى التى توفر لهم الرعاية الصحية والبدنية، وتشارك فى حل أزمة إسكانهم وتنقلاتهم، وتقدم لهم خدمات عديدة مثل حضانات رعاية الأطفال للعاملات من الأمهات، ومثل الأنشطة الثقافية والترفيهية.

كل ذلك يحقق إنتماء العامل لمنشآته ويزيد من إنتاجيته، ويرفع من على كاهل الحكم المحلى أعباء ـ يصعب مع الوقت ـ أن يوفرها للعدد الهائل والمتزايد من المواطنين، ويؤدى إلى نوع من المنافسة بين المحافظات فى جذب أحسن وأكفأ العناصر البشرية إليها.

ثالثا ـ المساهمة فى توطيد القيم:

تعتبر قيم «العمل الشاق» The value of hard work و «الإنضباط الذاتى» Auto-discipline، و «قواعد العمل

السليم» Business Ethics، أهم الصفات التى يعتنقها قيادات القطاع الخاص فى المجتمعات الإنتاجية، فلا نجاح ولا مال بدون عمل وانضباط، ولا مكان للصدفة أو الربح السريع على حساب المجتمع.

كما أن القطاع الخاص المستنير (رجال الأعمال فى اليابان مثال حى لذلك) يوطد قيم التعاون على مستويات عديدة: بين الأفراد والجماعات، بين المنشآت والموردين والمستهلكين، بين الإدارة والعمال، وبين قطاع الأعمال والحكومة. ولا يوجد تعارض بين المنافسة والتعاون فى نظام اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص والمنافسة هما الأساس الذى يبنى عليه هذا النظام، ولكن بدون إغفال للتعاون الذى يحقق الأهداف الجماعية Collective goals للمجتمع، وعلى القطاع الخاص أن يحقق التوازن المطلوب بين المنافسة والتعاون.

وعلى القطاع الخاص أن يضرب المثل الأعلى فى التمسك بالقيم الدينية ونبذ المعاملات السيئة مثل الرشوة وغيرها، وأن يشارك المجتمع المحلى بالتبرع بالأموال - فى النهوض بالمستشفيات والمدارس ودور رعاية المسنين والطفولة والأمومة، وفى محاربة العنف والإدمان، وفى إيجاد نظام يمنح مزايا للمواطنين المسنين Senior Citizens، مما يخلق مجتمعا آمنا.

رابعا ـ معايشة الإقتصاد العالمى:

صار العالم «قرية اقتصادية صغيرة»، ودور القطاع الخاص جوهرى فى ربط الإقتصاد المحلى بالإقتصاد العالمى من خلال المنافسة فى التجارة والصناعة والخدمات، ويتطلب ذلك أن يتطلع القطاع الخاص إلى دور حضارى فى تشجيع تعلم اللغات الأجنبية ومعرفة خصائص الثقافات الأخرى، فلا منافسة ولا اختراق لأسواق العالم بدون معرفة دقيقة للمستهلكين فى الدول الأخرى.

كما أن إشكالية الحفاظ على الطاقة Energy conservation وحماية البيئة يضعان الحكم المحلى والقطاع الخاص أمام خيارات عديدة، تتطلب مشاركة الطرفين مثل عمليات إعادة المعالجة Recycling أو التصنيف للنفايات assorting، أو أن تعبر الأسعار عن التكلفة الإقتصادية الكاملة للمنتج بما فى ذلك تكلفة التخلص منه بعد الاستخدام، أن يتحمل المواطن قيمة ما يتخلص منه pay as you throw، تحديد أماكن التلوث الصناعى ووسائل المعالجة.. الخ. كل ذلك يحتاج من الحكم المحلى والقطاع الخاص إلى فكر ابتكارى خلاق يراعى فى آن واحد متطلبات البيئة من جهة ومصلحة الإقتصاد القومى من جهة أخرى.

وعلينا أن ندرك أن إشكالية البيئة ذات أبعاد عالمية وليست محلية فقط، فتحديد نسب العادم من ثانى أكسيد الكربون Co 2 emmissions وتطوير الصناعات لتتمشى مع قواعد البيئة النظيفة تتطلب مبالغا طائلة تعوق إمكانيات التنمية فى الدول الفقيرة، وهناك مسئوليات على الدول المتقدمة فى هذا المقام، وخاصة أنها بنت تطورها على تلوث رهيب للبيئة العالمية، كما أنها فى الوقت الحالى تسبب فيما لا يقل عن ٨٠٪ من أسباب التلوث فى العالم، مما دعى الكثير إلى المطالبة بقيام هذه الدول بتعويض الدولة النامية، ودعى بعض الإقتصاديين فى العالم إلى إعفاء الدول النامية من الديون مقابل إلتزامها بالحفاظ على البيئة Debt for nature swaps .

خامسا ـ المشاركة فى الإعداد للمستقبل:

إن القطاع الخاص فى الدول المتقدمة يعلم تماما أن الموراد البشرية والتنمية البشرية هما أساس بقاءه وإزدهاره، وبالتالى فإنه يعطى أهمية استراتيجية للإستثمار فى تأهيل وتدريب القوى العاملة، وفى اليابان ـ على سبيل المثال ـ تقع مسئولية التدريب على منشآت الأعمال الخاصة، ولا تنظمها أية برامج قومية للتدريب، أما فى ألمانيا فنجد الشاب يتحرك من المدرسة إلى العمل خلال مسار يشمل تدريب داخل المصانع الخاصة

علاوة على برامج تدريبية يتولاها الحكم المحلى، ويتم مناقشة هذه البرامج بين المسئولين فى المحافظة أو المقاطعة وأصحاب الأعمال والجمعيات المهنية والنقابات، وتصل هذه البرامج للتدريب المهنى (المشترك بين الحكم المحلى وقطاع الأعمال الخاص) إلى حوالى ٤٠٠ برنامج.

ويكون القطاع الخاص دور فى محو الأمية من خلال فصول داخل المصانع نفسها ووسائل للترقى تتطلب محو الأمية، كما يكون لقطاع الأعمال الخاص دور فى العملية التعليمية على كافة مستوياتها، وذلك بتحديد احتياجاته كما وكيفا ودراسة إمكانية تمويلها مع المؤسسات المالية، وتطعيم المؤسسات الدراسية بالخبرات والمهارات من قطاع الأعمال، وكذلك بوضع إمكانيات المنشآت المادية (مثل المعامل وغيرها) فى متناول المؤسسة التعليمية.

ويصل حجم قطاع التعليم فى الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا يمثل ٢,٧٪ من الناتج القومى، وبها ١٥٦ جامعة و ١٩٥٣ معهد عالى (٤ سنوات) و ١٣٧٨ معهد متوسط (سنتين)، وتصل نسبة مشاركة القطاع الخاص إلي حوالى ٢٠٪ من التعليم قبل الجامعى وحوالى ٨٠٪ من التعليم الجامعى، ولا توجد وزارة للتربية والتعليم

فى الولايات المتحدة، وتترك مسئولياتها للحكم المحلى بالتعاون مع القطاع الخاص.

خاتمة:

قد يكون هناك تعقيب على أن ما ذكر هو تصور لدور القطاع الخاص فى التنمية على المستوى القومى، وليس المستوى المحلى فقط، والحقيقة التى نريد أن نبرزها هى أن هذا الدور لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحكم المحلى. لقد أوضحنا فى المقدمة اعتماد اقتصاد السوق على دعامتين أساسيتين:

«القطاع الخاص والنظام اللامركزى للحكم المحلى»، ولا يمكن بالتالى أن تتحقق كفاءة وفاعلية لدور القطاع الخاص فى التنمية المحلية دون تطوير لنظام الحكم المحلى من خلال:

١ ـ تحقيق اللامركزية بالاستقلالية عن مؤسسات الحكم المركزى بما يشمل قطاعات التعليم والصحة وبعض أنواع الضرائب والإعفاءات، وكذلك فى مجالات خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحى.

٢ ـ انتخاب قيادات الحكم المحلى من القاعدة للقمة بممارسة ديمقراطية على المستوى المحلى.

إن الأدوار متداخلة ومتشابكة، ولا يمكن أن نطالب القطاع الخاص وحده بأداء دوره دون أن يتم ذلك فى إطار مجموعة من الإصلاحات تهيأ المناخ لإنطلاق القطاع الخاص لتأدية دوره فى المجتمع.

obeikandl.com

٧

رأى فى الخطة الخمسية(*)

إن إعداد الخطة الخمسية فى ظروف مصر الراهنة وفى ضوء المتغيرات العالمية يتطلب إدراكا وفهما مختلفا عن أى إعداد لخطط سابقة، فروح وفلسفة الخطة يجب أن تدور حول محور تحرير الإقتصاد المصرى وسيطرة آليات السوق، وكذلك محور الإندماج فى الإقتصاد العالمى الجديد، وبينما تشمل الخطة الإتجاهات التأشيرية فى مجال الأعمال إلا أنها يجب أن تكون واضحة المعالم والإلتزامات فى مجال العمل الحكومى.

ونحن نرى أن الخطة الخمسية يجب أن تتضمن العناصر التالية:

١ ـ برنامج زمنى محدد «للتخصيصية» يشمل بيانا بالخدمات والصناعات التى سيتم نقلها للقطاع الخاص مع توضيح العائد

(*) «رأى فى الخطة الخمسية» نشر فى أهرام الجمعة الموافق ٢٠ مارس ١٩٩٢ تحت عنوان «نريد خطة خمسية جديدة تساعد فى تحرير الإقتصاد والإتجاه نحو آليات السوق وبرنامج زمنى للتخصيصية».

obeikandl.com

المرتقب للدولة من هذا التخصيص، والذى بمقتضاه ستقوم الدولة بسد إلتزاماتها المختلفة سواء على مستوى الديون أو على مستوى الإستثمارات فى الصحة والتعليم والإسكان الشعبى والبنية الأساسية، بحيث لا تفرض ضرائب جديدة لتمويل هذه الإلتزامات.

٢ ـ مراحل ونسب تخفيض الإنفاق الحكومى على امتداد الخطة الخمسية.

٣ ـ خطة تنمية الموارد البشرية من خلال سياسات وبرامج وإستثمارات التعليم والصحة الوقاية والتدريب والتأهيل والمشاركة المطلوبة من المواطنين فى هذه البرامج، حيث نحن بحاجة إلى إقامة حوالى ٤٠٠ مدرسة سنويا لإستيعاب نصف مليون تلميذ جديد، ويجب أن تحتوى الخطة على عناصر تشجيع القطاع الخاص وسد الفجوة فى هذا المضمار.

٤ ـ مشروعات الصندوق الإجتماعى للتنمية وسياسات إمتصاص البطالة.

٥ ـ أهداف ومكونات برنامج الإصلاح الضريبى وتطبيق الضريبة الموحدة، وإلغاء الإستثناءات والإعفاءات الضريبية بحيث تكون عادلة وجاذبة للإستثمار.

٦ ـ الوصول بمتوسط الضريبة الجمركية إلى حوالى ٤٠٪ كحد أقصى، وفتح المجال أمام المنافسة ومنع الإحتكار.

٧ ـ برنامج زمنى للتغلب على النقص المتوقع فى الطاقة والحفاظ على المحزون الإستراتيجى للبترول المصرى.

٨ ـ تحديد واضح لنوعية مشروعات البنية الأساسية وخاصة فى مجال إنشاء الطرق إلى المناطق النائية، وإنشاء المطارات على مستوى الجمهورية حيث أنها الوسيلة المثلى للتصدير والسياحة والإتصال المباشر مع العالم الخارجى.

٩ ـ مشروعات محددة فى مجال نقل وتطويع التكنولوچيا تساندها الدولة، وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية لإمكان إحداث طفرة فى الإنتاج الزراعى، والإستفادة من المعونات والقروض الأجنبية فى تمويل البرامج التكنولوچية.

١٠ ـ السياسات الخاصة لحماية البيئة، وبيان بالمشروعات القومية المطلوبة للحفاظ عليها، والتمويل المطلوب من المؤسسات الدولية والدول الصناعية لمساعدة مصر فى هذا المجال.

٨

اتفاقية «الجات» .... إلى أين؟(*)

إنهيار المفاوضات

إن الإتفاقية العامة على التعريفات والتجارة «الجات» ـ والتى تضم ١٠٨ دولة ـ ليست اتفاقية واحدة بل عدة اتفاقيات تمت من خلال سبعة جولات للمفاوضات، أولها بعد الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٧ وآخرها تحت مسمى دورة طوكيو فى عام ١٩٧٩، أما الجولة الثامنة من المفاوضات وهى «دورة أوروجواى» فقد بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ وقرر لها فى ذاك الوقت أن تستمر أربعة سنوات، وبعد أن كانت مفاوضات الجات تقتصر على تحرير التجارة فى السلع فقط امتدت

(*) مقالة نشرت بأهرام الجمعة الصادر فى ١٩ فبراير ١٩٩٣ وذلك تحت عنوان «جولة أوروجواى تكشف عن نهاية اتفاقيات الجات». والأفكار الواردة بها استخدمها المؤلف كمحور لمحاضرته فى مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجيا والإقتصادية عن اتفاقيات الجات والمنعقد بمبنى الأهرام فى مايو ١٩٩٣.

obeikandl.com

مفاوضات أوروجواى لتشمل التجارة فى الخدمات والإستثمار والتجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وبهذا بدأت الجات التعرض لكافة أنواع النشاط الإقتصادى بحجة أن آثار التوقيع على اتفاقية الجات تتضمن هذه الموضوعات الجديدة ستؤدى إلى زيادة فى حجم التجارة الدولية بما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار سنويا.

وفى ٧ ديسمبر ١٩٩٠ أعلنت «كارلا هيلز» ـ الممثل التجارى العام للولايات المتحدة ـ أمام الصحافة العالمية فى بروكسل انهيار مفاوضات دورة أوروجواى وأنذرت من عواقب هذا الفشل المتمثل فى انخفاض معدلات نمو الإقتصاد العالمى وإرتفاع معدلات البطالة وإرتفاع الأسعار.

ومنذ ذلك التاريخ، يهرول على «جنيف» والعواصم المعنية العديد من المسئولين من الدول الكبرى والصناعية من أجل إحياء الدورة والتغلب على نقط الخلاف الجوهرية، فالولايات المتحدة تريد إنهاء كل أنواع الدعم للزراعة خلال عشرة سنوات وهو ما يعتبره الساسة فى أوروبا نوعا من الإنتحار السياسى، وتعتقد وزارة الزراعة الأمريكية أن إنهاء الدعم للزراعة سيجعل المنتجات الأمريكية أكثر تنافسا وتزيد الصادرات الأمريكية بـ ٢٠ مليار دولارسنويا! أما الإعتراض على إقتراحات الولايات

obeikandl.com

المتحدة بخصوص الخدمات فيأتى أساسا من العالم الثالث الصناعى وخاصة البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وتايلندا والهند، وتؤكد الولايات المتحدة أن القرصنة على العلامات المسجلة الأمريكية وحقوق الملكية تخفض الصادرات الأمريكية بـ ٤٠ مليار دولار سنويا!

والحقيقة فإن مفاوضات الجات قد تعثرت منذ دورة طوكيو ١٩٧٩، والذى لا يدركه الكثيرون أن المشاكل لم تنشأ من الموضوعات الجديدة بقدر ما نشأت من نفس الموضوعات السابق طرحها فى جولة طوكيو، والتى لم تحقق إتفاقا عليها، فالزراعة (وهى من الموضوعات الجديدة) ـ على سبيل المثال ـ والتى تثار حولها جدل فى الصحافة العالمية لا تتعدى فى النهاية ١١٪ من حجم التجارة الدولية، وهذا ما يدركه تماما مفاوضو الدول الصناعية الكبرى.

وبالتالى لم تكن دورة أوروجواى إلا محاولة يائسة لضخ دم جديد فى إتفاقيات الجات حيث فشلت دورة طوكيو فى فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للحصول على التعاقدات الحكومية داخل كل دولة Government Procurement ولتخفيض وسائل الحماية غير الجمركية، وخاصة فى مجال صناعة الطائرات والإلكترونيات، وحيث وجدت الولايات المتحدة حصة شركاتها فى ذات السوق الأمريكية تنخفض من

٩٤٪ إلى ٦٦٪ فى مجال الحاسبات الآلية ومن ٩٠٪ إلى ٦٧٪ فى شبه الموصلات وترتفع حصة إيرباص الأوروبية من ٢٥٪ إلى ٤٩٪!

ويؤكد تقرير أعد عام ١٩٨٦ - قبل دورة أوروجواى - بواسطة جامعة ميتشيجان على أن تأثير دورة طوكيو على التجارة والعمالة والرخاء فى الولايات المتحدة لم يتعدى الواحد فى المائة!؟!

وهكذا نرى أن حدة التوتر فى التجارة الدولية زاد فى الثمانينات بعد دورة طوكيو، ولم يجد كهنة الجات غير عقد دورة جديدة بنفس القواعد القديمة مع إضافة موضوعات الخدمات والزراعة وهى أكثر تعقيدا وحساسية سياسيا، مع الموضوعات السابقة الخاصة بالدعم والإغراق والإجراءات غير الجمركية وهى أجندة طوكيو الفاشلة!

إشكالية الجات:

لما تتعثر مفاوضات الجات؟ هنا يجب أن نعترف بأن مبادئ الجات التى تشكلت فى الأربعينات بعد الحرب العالمية لم تعد توائم خصائص الإقتصاد العالمى فى التسعينات، وبالتالى يستعصى على الذين يدافعون عن «الجات» تقبل ثلاثة حقائق برزت من خلال مفاوضات أوروجواى وهى:

١ ـ ضعفت السيطرة الإقتصادية للولايات المتحدة على الإقتصاد العالمى الحر، وتلك السيطرة هى التى أعطت للجات حيويتها الأولى، وقد انتعشت «الجات» خلال فترة انقسام العالم إلى معسكرين، وفى الوقت الذى كان فيه الشركاء التجاريون للولايات المتحدة وهم أنفسهم حلفائها العسكريون متحدون ومتفقون من أجل قضية الحرية الاقتصادية فى مواجهة الفكر الإقتصادى الإشتراكى والتهديد العسكرى السوفيتى، ونجحت «الجات» فى مراحلها الأولى لأن الولايات المتحدة كانت على استعداد لتحمل التكلفة الإقتصادية نظير قيادتها للعالم الغربى.

وبالتالى تحملت الولايات المتحدة نتائج السياسات الحمائية لليابان وتكتلات الأوروبيين وحواجز النمور وحوافز الدول النامية، وهذا ما لن تتقبله أو تتحمله الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة، **فالإتفاقيات العالمية لا يمكن ألا أن تعبر عن واقع توازنات القوى ولا يمكن أن تكون بديلا عنه.**

٢ ـ انتقال «الجات» من موضوع التعريفات الجمركية إلى الوسائل غير الجمركية أشعل الخلاف بين الأعضاء حول حقوق السيادة الوطنية، فلا يمكن للدول أن تضحى بمصالحها أو سيادتها الوطنية من أجل مزايا للعالم ككل، **ويتصور المدافعون عن الجات أنه من الممكن إحداث الطلاق بين السياسة والإقتصاد**

والتعامل مع قوانين التجارة العالمية، وكأنها مجرد قواعد قانونية بحته، وهم بذلك يطالبون بتغيير الحقيقة لتتلائم مع قواعدهم المقترحة بدلا من تغيير القواعد للتلائم مع الحقيقة العالمية!

٣ ـ مبادئ الجات نفسها والمطلوب مراجعتها، أى مبدأ «المعاملة الوطنية National Treatment» ويعطى نفس الحقوق للأجانب المشاركين فى الإقتصاد القومى، وكانت نتيجته خلافات مستمرة تارة حول الصلب ثم السيارات ثم شبه الموصلات وصناعات الفضاء، بالإضافة إلى مشتريات المؤسسات الحكومية، ومبدأ «الدولة الأولى بالرعاية Most-Favored-Nation» والذى صار لغير صالح المجتمعات الليبرالية المفتوحه ولصالح الدول المقيدة Restrictive Countries (مثل كوريا الجنوبية) مما يعوق أساس التجارة العادلة Fairness المبنى عليه هذا المبدأ.

وماذا بعد الجات؟

ويدعى البعض أن انهيار دورة أوروجواى سيؤدى إلى أن تعم الفوضى النظام التجارى الدولى، والحقيقة **فإن الرخاء الإقتصادى فى العالم منذ الستينات هو الذى سمح بتحرير التجارة الدولية وليس العكس**، وبالتالى فإن عوامل النمو فى الإنتاجية وغيرها من العوامل فى الإقتصاد العالمى مثل التطور التكنولوچى والتطور فى وسائل النقل والمواصلات لا تقل بل

تزيد فى أهميتها عن اتفاقيات «الجات»، وهى التى دفعت بالتجارة الدولية إلى الأمام..

ولقد كانت أهداف جولات «الجات» منع تقسيم العالم إلى مجموعات متكتلة اقتصاديا مثل أوضاع الثلاثينات، والتى أدت إلى الحرب العالمية الثانية، وفكر الجات يحارب التكتلات الإقتصادية بإعتبارها تتعارض مع عالمية تحرير التجارة، غير أن التكتلات الإقتصادية أصبحت هى الأخرى واقعا فى التسعينات، **وفى النظام العالمى الجديد لن تقل حدة التوتر بين السياسات التى تدعو لحرية التجارة وتلك التى تدعو للحماية عن حدة التوتر الذى كان قائما أثناء الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية!**

إلا أن العالم فى مرحلة من النضج لن تسمح بحدوث أزمة إنهيار المفاوضات، وبالتالى **ستبرز فى الفترة القادمة اتجاهات جديدة فى الجات تعيد صياغتها** وتدفع بالمفاوضين إلى الاعتراف بل التأقلم مع خصائص كافة المشاركين فى المفاوضات بما يفيد فى النهاية مصلحة كل طرف وفائدة التجارة الدولية ككل.

نحن إذن أمام واقع عالمى جديد صارت معه اتفاقيات الجات السابقة جزءاً من النظام القديم، من هذا المنطلق علينا ـ نحن فى مصر ـ أن نستعد.